حكومة الوحدة الوطنية

ديوان وزارة الإقتصاد والتجارة

# قـــرار وزير الاقـــتصاد والـــتجارة
## رقم (1) لسنة 2022م
## بشأن حظر توريد سلعة والتعامل بها

**وزيـــر الاقـــتصاد والتجارة،،،**

- بعـــد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في 2011/08/03م وتعديلاته.
- وعلى الإتفاق السياســـي الليبـــي الموقـــع بتاريـــخ 2015/12/17م.
- وعلى مخرجات ملتقى الحـوار اللـيبي المنعقد بتاريخ 09/ نوفمبر /2020م.
- وعلـــى مـــا قـــرره مجلـــس النـــواب اللـــيبي في جلســـته المنعقـــدة بتـــاريخ 2021/03/10م في مدينة سرت بشأن منح الثقة لحكومة الوحدة الوطنية.
- وعلى قانون النظام المالي للدولة ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن وتعديلاتهما.
- وعلى القانون رقم (23) لسنة 2010م بشأن النشاط التجاري واللوائح التنفيذية و القرارات الصادرة بمقتضاه.
- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (188) لسنة 2012م بإصدار اللائحة التنفيذية للكتاب الثامن من قانون النشاط التجاري رقم (23) لسنة 2012م بشأن الأحكام المنظمة للتصدير والاستيراد.
- وعلـــى قـــرار مجلـــس الـــوزراء لحكومـــة الوحـــدة الوطنيـــة رقـــم (235) لســـنة 2021م بشأن اعتماد الهيكل التنظيمي واختصاصات وزارة الاقتصاد والتجارة وتنظيم جهازها الإداري.
- وعلى قرار وزير الاقتصاد التجارة رقم (359) لسنة 2021م بشأن تحديد قوائم السلع المحظور والمقصور تصديرها واستيرادها.
- وعى ما عرضه رئيس مجلس إدارة الشركة العامة للكهرباء بكتابه رقم (2.4.10595) المؤرخ في 2021/12/14م.
- وبنـــاء على ما تقتضيه المصلحة العامة.

**قـــــرر**

**مـــادة (1)**

**يُحظر** حـظر تامـا على الأفراد والأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة إستيراد المحول الكهربائي نوع (بيتا) بجميع أشكاله وأنواعه وفناته لإضراره بالشبكة العامة للكهرباء .

**مـــادة (2)**

**تتولى** الشركة العامة للكهرباء وضع ونشر المواصفات الفنية المعتمدة للمحولات المسموح باستيرادها وتركيبها على الشبكة العامة للكهرباء لتكون متاحة لإطلاع وعلم الأفراد والأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة الراغبة في إستيراد هذه المحولات .

**مـــادة (3)**

**على** الجهـات الضـبطية، المختصـة ضـبط المخـالفين لأحكـام هـذا القـرار وسـحب تراخيصـهم، ومصادرة هذه السلعة، وإحالتهم إلى جهات ذات الاختصاص لمعاقبتهم طبقا للتشريعات النافذة.

**مـــادة (4)**

**يُعمـــل** بهـذا القـرار مـن تـاريـخ صـدوره، وعلـى المخاطبين بأحكامه والجهات المعنية وضعه موضع التنفيذ.

**محمـد علـي الحويـج**

**وزيـــر الاقـــتصاد والـــتجـــارة**

صدر في: 1443هـ
الموافق: /2022م